# الفصل السادس

## التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

في مصر كما هو الحال في غيرها من الدول يوجد اعتقاد قوي في التربية والتعليم كمدخل أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد برزت العلاقة بين التعليم والاقتصاد منذ زمن ليس بالقريب . فآدم سميث Adam Smith وهو من فلاسفة الاقتصاد في القرن الثامن عشر أكد أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، وأهمية التعليم للنمو الاقتصادي وفي إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة الظروف البيئية . وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية . واعتقد أنه بدون توفير التعليم لجماهير الشعب العاملة فإنها تغترب عن مجتمعاتها ، ويتهدد مبدأ تقسيم العمل . كما أكد على أهمية تعليم طبقات الشعب الفقيرة لتفادي الفساد وسوء الخلق بين جماهير عريضة من الناس .

ومالتس A.Malthus صاحب النظرية التشاؤمية المشهورة عن السكان في أواخر القرن الثامن عشر يتفق مع آدم سميث في تأكيد أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية ، إلا أنه كان أكثر اهتماما بمشكلة السكان ، ومن ثم وجه اهتمامه إلى أهمية زيادة الوعي بهذه المشكلة والعمل على تخفيفها عن طريق تنظيم الأسرة وتحديد النسل. فكلما زاد مستوى التعليم زاد الوعي بتنظيم الأسرة وزاد بالتالي احتمال رفع مستوى المعيشة .

ويعتبر ألفريد مارشال A . Marshall أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعا من «الاستثمار» وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وأشار أيضا إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر منه . فهناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم، ولقد يغطي إكتشاف نابغة في ميدان الصناعة مثلا تكاليف المنصرف على مدينة بأسرها.

أما كارل ماركس C . Marx( ١٨١٨ـ ١٨٨٢ ) فكان أكثر فلاسفة الاقتصاد وضوحا في علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يتفق مع

سابقية في أن استثمارات التعليم لها عائد اقتصادي كبير، وقد أكد أهمية التعليم والتدريب في زيادة وترقية مهارات العمل وإكساب الفرد القدرة والمرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى.

ومع مطلع الستينات أكد شولتز Shultz (١٩٦١) ودينيسون Denisonأن التعليم يسهم بصورة مباشرة في نمو الاقتصاد القومي من خلال تحسين مهارات القوى العاملة وزيادة قدرتها الانتاجية. ونتيجة لذلك بدأ الاهتمام بدراسة أهمية الاستثمار في التعليم وقد امتدت هذه الدراسات خلال السبعينات. وبدأ البنك الدولي خلال الثمانينات يهتم من جديد بالتنمية البشرية لاسيما فيما يتعلق منها بجانب التعليم وأصدر عام ١٩٨٠ تقريرا عن التنمية الدولية بعنوانWorld Development Report الذي اعتمد على الدراسة التي قام بها كل من هيكسHicks (١٩٨٠) وهويلر Wheeler (١٩٨٠) . وقد أعاد هذا التقرير من جديد التأكيد علي أهمية التعليم في زيادة النمو الاقتصادي( World Bank : 1986 P.16 )

وتشيرالكميات الكبيرة من المؤلفات والدراسات المتعلقة باقتصاديات التعليم والتي بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام الكبير بهذا الجانب الاقتصادي في التعليم مما وجه أنظار رجال التربية والتعليم إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به ميدانهم في التنمية الاقتصادية .

ومع أننا حاليا لا نعرف إلا القليل عن دور التربية والتعليم في تطوير الاقتصاد الذي مازال في مراحلة الأولى من التنمية إلا أن هناك دلائل كثيرة على أن التربية والتعليم من أهم مطالب الوصول إلى اقتصاد قوي وأنه مهم وضروري للنمو الاقتصادي للبلاد.

ومن أهم الأمثلة التاريخية على ذلك ما حدث في كل من اليابان و الدنمارك فكلا البلدين كان ينقصه المصادر والثروات الطبيعية. ومع هذا استطاعا أن يحققا نموا اقتصاديا أسرع وأعلى من جيرانهما من الدول التي كانت تتمتع بمصادر طبيعية غنية . وبينما نجد أن العامل الرئيسي لازدهار الدنمارك كان وراء إنشاء المدارس التي تسمى Folkhigh School فقد كان السبب بالنسبة لليابان هو إنشاء نظام عام شامل للتعليم الابتدائي.

ونحن عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية فإنما نعني بزيادة الرخل القومي للبلاد . ومع أن البعض يرى أن تقسيم التنمية إلى اقتصادية وأخرى إجتماعية

هو تقسيم مصطنع فإن هذا التقسيم مفيد ومهم في معرفة وقياس النمو الذي حدث في مختلف النشاط الإنساني في المجتمع . وعندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي فنعني بذلك زيادة الدخل القومي ويجب أن تتحق في زيادة هذا الدخل عدالة التوزيع بحيث تستفيد منه قطاعات الشعب المختلفة .

فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة للأفراد و تحسين أحوالهم التعليمية والصحية والاجتماعية . وهذا بدوره يؤثر على جوانب التنمية الاجتماعية . وبالمثل يمكن القول بأن ما يحدث للأفراد من خلال التنمية الإجتماعية من ترشيد لسلوكهم الاجتماعي ولدخلهم واستهلاكهم ونظام حياتهم الأسرية وممارسة المواطنة الصالحة المستنيرة يترتب عليه فوائد اقتصادية محققة للمجتمع وتؤثر في التنمية الاقتصادية . وهكذا يكون الارتباط الوثيق بين هذين الجانبين من التنمية . والفصل أو التميز بينهما هو من قبيل المعالجة العلمية مثل عالم وظائف الأعضاء الذي يدررس وظيفة وعمل كل عضو من أعضاء الإنسان على حدة مع أن هذه الأعضاء تعمل متكاملة في واقع الأمر.

**أبعاد التنمية :**

ينبغي أن نميز بين كلمة تنمية وكلمة نمو. فالتنمية عملية مقصودة أما النمو فهو عملية طبيعية . وينظر إلى التنمية في الفكر الاجتماعي على مدى التاريخ الطويل بأنها تغيير في الاتجاه المرغوب. وهي تتضمن بعض الأبعاد حددها بعض المفكرين بالأبعاد الثلاثة الآتية:

١ـ زيادة كفاءة نظام الإنتاج في المجتمع.

٢ـ إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

٣ـ تحقيق الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجموعات في المجتمع والتي تتصل باستخدام المصادر النادرة .

ومن المعروف أن أشيع طرق قياس الزيادة أو النمو في كفاءة الانتاج في المجتمع هو باستخدام معيار إجمالي الناتج القومي Gross National product (GNP) *

* إجمالي الناتج القومي يمثل إجمالي الناتج المحلي مضافا إليه الأموال الوافدة من الخارج في صورة تحويلات مواطنين عاملين في الخارج وفي صورة المساعدات والاعانات الخارجية ومخصوماً منه الديون الخارجية التي تدفع للدول الأخرى . وقد تستخدم الدخل القومي National Income لنعني به الناتج القومي العام (GDP)

أوالمعيار المتصل به المعروف باسم إجمالي الناتج المحلي** Gross Domestic product (GDP).

ويرى بعض المفكرين أن هذا المعيار الذي طوره الخبراء لكي يستخدمه الخبراء هام ومفيد طالما أن التنمية يقتصر تحديدها أو تعريفها في إطار النمو الاقتصادي فقط . بيد أن التنمية تعني أكثر من بعدها الاقتصادي . ولذلك وجه نقد شديد إلى استخدام المؤشرات الاقتصادية باعتبارها البعد الوحيد للتنمية . فهذه المؤشرات إلى جانب كونها غير دقيقة لا تتناول غير زاوية واحدة لموضوع متعدد الزوايا. فقد يصاحب ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي تدهور أو انخفاض في مستوى المعيشة للسكان نتيجة استخدام طرائق وتقنيات أكثر فعالية . كما أنه قد يحدث ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد دون تغيير في النمو الاقتصادي أوزيادة كفاءة الانتاج كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للدول التي تكتشف مصادر طبيعية لزيادة الدخل كالبترول والثروات المعدنية المختلفة. وهذا بدوره يعتمد على قدرة هذه الشعوب في استغلال هذه الثروات والاستفادة منها . وهناك شبه اجماع بين جمهرة المفكرين على أن مستوى معيشة السكان يعتبر مؤشرا أفضل من المؤشرات الاقتصادية للدلالة على التنمية . وتقسم ظروف الحياة المعيشية للأفراد إلى احتياجات أساسية ذات طابع مادي مثل الغذاء والماء والكساء والمسكن والطاقة وغيرها ، واحتياجات أساسية ذات طابع نفسي وإشباعي مثل الأمن والترويح و التعليم والرعاية الصحية و الاتصال .

ويرى بعض المهتمين بالكتابة عن التنمية القومية أن من الضروري للنمو الاقتصادي توفر نسبة ٤٠٪ كحد أدنى من التعليم بين جميع أفراد المجتمع وإن كان ذلك غير كاف ، و أن التصنيع أو التوسع الاقتصادي السريع لا يمكن حدوثهما إلا عندما يصبح ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من أبناء الشعب متعلمين . وبعض المفكرين يضربون المثل على نجاح برامج تعليم الكبار في التنمية القومية بالتجربة الدانمركية في إنشاء نوع من المدارس الشعبية المعروفة باسم :Folk High School ( People ) التي أشرنا إليها وهي مدارس أنشئت عام ١٨٤٤م .

---

* يعني إجمالي الناتج المحلي أو الوطني العام (GDP) كل ما ينتجه جميع أفراد الشعب من سلع وخدمات خلال عام واحد .

وما كانت تقدمه من تعليم يُعتبر السبب الرئيسي لتحويل الدانمارك من مجتمع يخيم عليه الفقر إلى مجتمع مزدهر. وكان طلابها من المزارعين الصغار وأصحاب الحرف الصغيرة ممن تلقوا تعليما فوق الابتدائي .

وهناك مثال تاريخي مهم من أعمال رجل مشهور يعتبر رائد الحركة التعاونية ومؤسس الاشتراكية البريطانية هو روبرت أوين R .Owen (١٧٧١م - ١٨٥٨) . وقد كان يملك مصانع النسيج في نيولانارك في اسكتلندا . نشر في عام ١٧٩٣ كتابا له بعنوان « نظرة جديدة للمجتمع » .A New View of society أكد فيه أن شخصية الفرد تتشكل بالبيئة . وقد عمل على تحسين ظروف العمل في مصانعه. ووفر المسكن و الرعاية الصحية و التعليم للأطفال أبناء العاملين في مصانعه . وذلك في مجتمع القرية النموذجية التي أنشأها في لانارك . وقد وضعت أفكاره التعاونية موضع التنفيذ في مجتمعات تجريبية أخرى في نيو هارموني في ولاية إنديانا بأمريكا عام ١٩٢٥ وأوربيستون Orbiston قرب جلاسجو عام ١٨٢٦ وغيرها . وكان له تأثير في صدور قانون المصنع The Factory Act عام ١٨١٩ في بريطانيا . وهو من أبرز القوانين التي نظمت ظروف العمل في المصانع وحرم استخدام الأطفال دون سن التاسعة في مصانع القطن ومن يزيد أعمارهم عن ذلك حدد لهم ١٢ ساعة عمل في اليوم .

### التعليم و التقدم :

يرتبط الكلام بالتقدم بالكلام عن التنمية في مفهومها العام ذلك أن التنمية ترتبط في مفهومها بفاهيم أخري مشابهة منها إلى جانب التقدم والتطور والتغيير والتحديث . ومن هنا ينبعي أن نشير إلي التقدم و علاقته بالتعليم .

والتقدم مفهوم نسبي يختلف معناه باختلاف الزمان والمكان وإذا أردنا تعريفه بصورة مبسطة نقول إنه يعني الانتقال من نقطة إلى نقطة أبعد منها . فالإنسان يتقدم في العمر بمعنى أنه ينتقل من مرحلة عمرية إلى أخرى . والتلميذ يتقدم في الدراسة بمعنى أنه ينتقل من مستوى تعليمي إلى مستوى أبعد منه . والدولة تتقدم أي تنتقل من مرحلة نمو إلى مرحلة أعلى منها . والتقدم بمعناه المجرد المحايد لا يحمل أي معنى قيمي بمعنى أننا لا نستطيع أن نصفه بالخير أو الشر أو الحسن أو القبيح . وإنما يستمد مثل هذه الأحكام القيمية من الموقف

الذي نستخدمه فيه . فقد يكون التقدم إيجابيا عندما نصف تقدم المتسابق في السباق وقد يكون سلبيا عندما نقول تقدم به العمر أو المرض . وقد تطلق إطلاقا عاما يحدد معناها عندما نقول بلادنا تتقدم أو الدول المتقدمة . وقد نتساءل من الناحية الفلسفية هل التقدم مطلوب لذاته ؟ وهل كل تقدم مرغوب ؟ وهل هناك تقدم أفضل من آخر ؟ وإلى أي حد يكون التقدم مرغوبا ؟ ومتى نقول نعم أو لا للتقدم ؟ ولا شك في أن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات . وتختلف باختلاف تقديرنا للظروف والأوضاع الإجتماعية للمجالات المحتملة للتقدم واتجاهاتها المرغوبة .

والنجاح مفهوم يرتبط بالتقدم لكنه يتضمن بالضرورة التغلب على صعوبة أو مشكلة . فنجاح التلميذ يعنى تغلبه على الامتحان ونجاح الفرد في حياته يعني تغلبه على صعوبات الحياة . ونجاح العملية الجراحية يعني نجاحها في التغلب على المرض ، ونجاح العلماء في التوصل إلى اكتشاف ما يعني تغلبهم على المشكلات والصعوبات في التغلب على المرض ، ونجاح العلماء في التوصل إلى اكتشاف ما ، يعني تغلبهم على المشكلات والصعوبات التي كانت في الطريق . وتنطبق المناقشة والتساؤلات الفلسفية السابقة لمفهوم التقدم على مفهوم النجاح. ولكلاهما نقيض فهناك التأخر في مقابل التقدم وهناك الإخفاق أو الفشل في مقابل النجاح .

ونحن إذا تأملنا حضارات الأمم عبر العصور نجد أن الدول التي كان لها فضل السبق على غيرها في هذا المضمار كانت أكثر من غيرها في قدراتها الإبداعية الخلاقة . فالحضارات الكبرى القديمة في مصر والصين والفرس واليونان والرومان قد تميزت بأنها استطاعت أن توفر لنفسها تكنولوجيات أكثر تقدما من جيرانها من الدول في زمانها . فكانت تتوفر لها مصادر من المعرفة لم تتوفر لغيرها آنذاك . وكانت لها جيوش أقوى وثروات أكثر . واستطاعت أن تقدم للعالم والإنسانية جمعاء قيما حضارية وإنجازات ضخمة في مجال العلوم والآداب والفنون عاشت عبر التاريخ آلاف السنين حتى بعد اندثار هذه الحضارات . وما يقال عن الحضارات القديمة يمكن أن يقال عن الحضارات الأخرى عبر التاريخ بما فيها الحضارة الإسلامية وحضاراتنا المعاصرة .

ومن الملاحظ في كل هذه الحضارات قديمها وحديثها أنها كانت أكثر من

غيرها اهتماما بالتربية والتعليم وأكثر وعيا وإدراكا بأهميتها ولذلك قامت المدارس وظهر المعلمون في الحضارات القديمة وظهرت أيضا الفلسفات التربوية ومختلف الآراء والنظريات في أمور التربية والتعليم امتد تأثيرها في الفكر والتطبيق التربوي آلاف السنين حتى العصور الحديثة .

واستطاعت الحضارات المتعاقبة أن تبني على هذا التراث التربوي التليد وأن تتخذ منه لنفسها زاداً لتطوير أنظمتها التربوية والتعليمية . ونجحت دول وتقاعست أخرى . وهكذا نصل إلى الخلاصة التي نريد تأكيدها وهي أننا إذا أردنا أن نبني على حضارات أجدادنا وإذا كنا نعتقد أن حضاتهم جديرة بالتقدير والإحترام فعلى أجيالنا المعاصرة وما يليها من الأجيال أن تبني على هذا الصرح وأن تضيف إليه بما تطور لنفسها من قدرات إبداعية خلاقة وأهم أداة متاحة لنا للوصول إلى ذلك هو بلا شك من خلال نظامنا التربوي والتعليمي .

**التقدم والتطور والتغير :**

يرتبط مفهوم التقدم بمفاهيم أخرى مثل التطور والتغير ينبغي أن نتعرض لها لارتباطها بموضوع التنمية والتغير الاجتماعي .

وقد شغل الفلاسفة القدماء بقضية التقدم والتغير والتطور ويقول أحد الباحثين إن الإغريق كانوا من الناحية التاريخية أول من اهتم بهذه القضايا بل وأقاموا علماً من دراسة التغيّر . فكلمة Physis عندهم تعني حرفيا النمو بمعنى التفتح في النبات . وأطلقوا ذلك مجازاً على كل الكائنات الحية من النبات والحيوان والإنسان ( Fägerlind : P. 7 ) . وإذا أخذنا على سبيل المثال نظرية أرسطو في نمو الدولة وتطورها نجد أنه يعتبر أن العائلة أو الأسرة هي أساس الدولة وأصلها الأوّلى والعائلة في نظره صورة من النظام الاجتماعي الذي يعتمد على نفسه في كسب العيش والحياة .. وعندما انضمت مجموعة من العائلات معا تكونت القرية التي تمثل المرحلة الثانية في النمو والتطور . وبانضمام مجموعة من القرى معا تكونت الدولة . وهذا يعني أن الدولة في نظره قامت نتيجة عملية نمو طبيعية للمجتمع من النواة الأصلية وهي الأسرة .

لقد نظر المفكرون التقليديون القدماء إلى التغير الاجتماعي على أنه يحدث

في دورات تبدأ بنمو الحضارات وازدهارها ثم اندثارها ثم قيام حضارات غيرها وهكذا وهو مايعرف أحيانا بدوره التاريخ أو أن التاريخ يعيد نفسه .

والنظرة الدينية في الاسلام والرسالات السماوية الأخرى ترى أن الحياة البشرية بدأت بخروج آدم من الجنة ونزوله إلى الأرض أو الحياه الدنيا لتعميرها بما حباه الله من عقل وجسم وقدرات مختلفة هو وذريته من بعده حتى تنتهي هذه الحياة لتبدأ دورة حياة أخرى هي حياة الأخرة . فهذه الدورة البشرية من الحياة دورة تاريخية لكنها لاتتكرر . وقد يختلف المفكرون ورجال الدين وغيرهم تفاؤلا وتشؤما فيما يتعلق بفناء الحياة الدنيا ونهاية العالم . ولكنهم يتفقون في التفاؤل فيما يتعلق بالحياة الآخرة التي وُصفت بأن فيها مالاعين رأت ولاأذن سمعت ولاخطر على قلب بشر . وقد وصفها الله عز وجل في قرآنه الكريم بقوله « ولكم فيها ماتوعدون » .

بيد أن هذه الأرض التي نطؤها بأقدامنا ليست كتلة من جسد أموات كما وصفها المعري والخيام في أشعارهما . بل إنها كائن حي يتدفق قوة وحيوية نبذر فيها البذور فتترعرع نباتا غضًا طريا يتغذى به الإنسان والحيوان .

إن قدرة الله وعظمته تتجلى في مظاهر الطبيعة والكون . وقد أمرنا عز وجل أن نتأمل هذه المظاهر وأن نفكر فيها حتى يزداد إيماننا به بدلا من التفكير في ذاته فنضل . وهذا الكون هو مجال عمل الإنسان عليه أن يرعاه وأن ينميه وأن يحافظ عليه وأن يشكر الله على ماحباه من نعم وخيرات فيه .

وبالنسبة لعالمنا الإسلامي تجدر الإشارة إلى أبن خلدون الذي يعتبر أول عالم إجتماع على المستوى العالمي إلى جانب كونه مؤرخا عربيا عظيما . وهذا باعتراف الكتاب الغربين أنفسهم ( أنظرا Fägerlind : P.10 ) بل إنه باعتراف هؤلاء الكتاب الغربين يعتبر أو مفكر اجتماعي يعتبر الصراع عاملا رئيسيا في تفسير التغير ( انظر Becker and Barnes,1961 )

لقد اعتقد ابن خلدون بفكرة التغير الإجتماعي الذي يقوم على الأسس والقواعد لا مع العشوائية . وهو يرى الاستمرارية في قيام الدول والامبراطوريات وسقوطها . وأن الماضي والمستقبل يتشابهان كما أنه يرى أن التغير الإجتماعي يحدث في إطار ظروف مناخ المكان وجغرافيته لا سيما من خلال تجربته التي عاشها في وطنه شمال إفريقيا . فالبدو بحكم الحياة الجافة القاسية التي

يعيشونها لهم نظام قبلي قوى ورح تضامن عالية . أما سكان المدينة بحكم رفاهية العيش والحياة الوديعة اللينة فإنهم تنقصهم الشجاعة والجرأة . ولذلك من السهل على مجموعة من البدو أن تغزو مجتمعا مدنيا له نفس القوة والعدد . وسرعان ما يتأقلم البدو لحياة المدينة وينعمون بحياتها الهانئة . ولذك يصبح من السهل على مجموعة أخرى من البدو أن تغزوها . وبهذه الطريقة فإن الإمبراطوريات التي يقيمها البدو سرعان ما تهوى وتسقط مكونة بذلك سلسلة من التغير .

ويعتبر الفيلسوف الفرنسي المعروف أوجيست كومت A . Comte الذي يشار إليه أحيانا على أنه أبو علم الاجتماع الحديث من أوائل الذين تناولوا نظرية التطور بصورة منهجية علمية تقوم على أساس ما يعرف بعلم الاجتماع الوضعي Positivistic Social Science . وقد نظر إلى التقدم والنمو البشري على أنه صادر عن الانجازات العلمية للبشر . وحدد ثلاث مراحل لهذا النمو في قانونة المعروف بقانون المراحل الثلاث التي مر بها الجنس البشري في تطوره : المرحلة الأولى وهي ما سماها Theological بالمرحلة اللاهوتية أو الدينية عندما كان يحكم المجتمع برجال الكهنوت والقساوسة ويسيطر عليه العسكريون . وكانت نواته الأسرة باعتبارها أهم وحدة إجتماعية فيه . المرحلة الثانية أسماها ما وراء الطبيعة Meta-physical عندما كان المجتمع قائما على تصور وتفكير الفلاسفة من الرجال . المرحلة الثالثة وهي المرحلة النهائية وهي المرحلة التي أسماها المرحلية العلمية أو الوضعية Positive Or Scientific وهي التي يصل إليها المجتمع بدراسة قوانين الطبيعة والقيام بالتجارب العلمية وهكذا يرى كومت أن التطور يتضمن أساسا النمو الخلفي وتقدم الفكر . وكان كومت يعتقد بأن تدخل الإنسان ضروري لتوجيه التطور . والمعرفة العلمية في نظره تؤدي إلى التقدم الأخلاقي للمجتمع . وهو يرى أنه يمكن لهذه المعرفة أن يخطط لها . ومن المصطلحات التي تتردد عند كومت « الهندسة الاجتماعية » Social Engineering والصحة الإجتماعية .

وفي القرن التاسع عشر ظهرت نظرية التطور من خلال أعمال الفيلسوف البريطاني وعالم الاجتماع المشهور هربارت سبنسر . وتعتبر رسالة الرد على الدهريين التي ألفها جمال الدين الأفغاني الرد الاسلامي على هذه النظرية ودعاتها . ويرى سبنسر أن مبدأ البقاء للأصلح يجب أن يؤخذ به في المجتمع .

فالفقير فقير لأنه أقل صلاحية والغني غني لأنه أكثر صلاحية ويستحق هذا الغني . وهذا يعني تأبيد الغنى والفقر في المجتمع وهو أمر يختلف عليه الكثيرون ولا يتفقون معه . لكنه يمثل لونا من التفكير يتمشى مع الجو السياسي العام الذي كان سائدا في عصره والذي كان يعتمد على نظام ترك الحبل على الغارب Laissez Faire . ولقد تغيرت نظرية التطور في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لا سيما من خلال أعمال عالم الاجتماع الفرنسي المعروف إميل دوركايم وغيره من علماء الاجتماع . وتقوم هذه النظرية الجديدة إلى المجتمع على أساس أنه كائن حي يتطور من المرحلة البدائية البسيطة إلى مرحلة حديثة أكثر تعقيدا . وهذا يعني أن المجتمعات الفقيرة غير الصناعية ينظرا إليها على أنها تمثل مرحلة أولية من التطور بينما ينظر إلى المجتمعات الصناعية على أنها مرحلة أكثر تقدما . وأصبحت المجتمعات التي قطعت شوطا بعيداً في الحضارة والتقدم،النموذج الذي يمكن أن تصل إليه المجتمعات الفقيرة في مستقبل تطورها. ولا يعني هذا وجود نهاية أو حد أعلى للتقدم . وإنما تتقدم المجتمعات إلى ما شاء الله وقد اتخذت هذه النظرية في وقتها أساسا لتبرير سيطرة الدول المستعمرة على مستعمراتها واستغلال ثرواتها والإبقاء على تخلفها لخدمة أغراض المستعمر في الحصول على المواد الخام الرخيصة وتصنيعها في بلاده ثم تصديرها إلى أسواق الدول تحت سيطرته .

ويعتقد بعض الفلاسفة والمفكرين أن الحضارة الانسانية قامت في الماضي وتقدمت ومازالت حتى الآن تتقدم وستظل في المستقبل تتقدم إلى ما شاء الله . وكان لبعض الفلاسفة وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني المعروف "إيمانيول كانت" في نهاية القرن الثامن عشر إيمان قوي بقدرة الإنسان غير المحدودة على التقدم وإنماء حضارته . وقد يصيب هذا التقدم بعض فترات الانقطاع إلا أنه يعود إلى المسيرة ثانية ولا يتوقف .

وفي بداية القرن العشرين وجه النقد إلى نظرية التطور في تفسيرها لعملية التنمية على أساس أنه لا أساس لافتراض استمرارية التطور التاريخي لأي مجتمع ، لا سيما بقيام المجتمعات الإشتراكية . كما انتقدت بأنها قاصرة عن شرح مراحل التطور التي تمر بها المجتمعات وتفسير كيف يتطور المجتمع من مرحلة لأخرى . يضاف إلى ذلك أن حتمية التقدم البشري أصبحت محل تشكك كبير بقيام الحربين العالمتين الأولى والثانية . فقد أصبح واضحا نتيجة هذين

الحربين أن المجتمعات المزدهرة أو النامية يمكن أن تواصل ازدهارها وتقدمها كما يمكن أن تنهار بين عيشة وضحاها .

### التعليم والقوى البشرية

على نقيض النظرة التقليدية التي ترى أن الوظيفة الأساسية لنظام التعليم وظيفة ثقافية ، تتزايد باستمرار الأهمية الحيوية لدوره في إعداد القوى البشرية. وإن ضرورة تحقق الصلة الوثيقة بين حاجة الاقتصاد من القوى البشرية والنظام التعليمي قد أصبحت عملية ملحة بصورة متزايدة في السنين الأخيرة . ونتيجة للتغير التكنولوجي السريع والتوسع الهائل في أعمال التنمية ، تتغير اطرار العمالة ومحتواها . ولما كانت عملية التخطيط لإعداد الخرجين أو الفنيين هي عملية طويلة فإن الأفواج اللازمة من القوى البشرية يجب أن تحدد بوقت كاف مسبقاً . ويجب أن يكون لنظام التعليم برنامج يعيد النظريتطلع إلى المستقبل بحيث يوجه بعناية إلى الوفاء بمطالب القوى البشرية اللازمة للنمو الاقتصادي. وبدون تجاهل الأغراض الأساسية الأخرى لنظام التعليم فإن الوفاء بمطالب واحتياجات الاقتصاد من القوى البشرية قد أصبح بصورة متزايدة جزءاً مهماً معترفاً به يدخل في نطاق الدور الذي يقوم به .

لقد أصبحت النظرة إلى النظام التعليمي نفسه هي أنه أهم جهاز لإعداد القوى البشرية المدربة ، ومن ثم يمكن عن طريقه التحكم في الفائض من العمال غير المدربين . وهذه النظرة إلى النظام التعليمي يبدو أنها على درجه كبيرة من الأهمية لا سيما بالنسبة للدول النامية . فمثل هذه الدول تواجه بصفة عامة مشكلتين أساسيتين في قواها البشرية : فهناك فائض في الأيدي العاملة غير المدربة وهناك أيضا نقص كبير في كل الأنواع الحيوية تقريبا من القوى البشرية

---

* يعرف مكتب العمل الدولي بجنيف القوى البشرية بأنها ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي . وهو يشمل كل السكان باستثناء غير القادرين عن العمل كالأطفال والعجزة وكبار السن . وتقسم القوى البشرية إلى قسمين : القوى العاملة وتشمل كل الأفراد الذين يعملون بالفعل عقليا أو جسميا في انتاج السلع والخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويبحثون عنه . والقسم الثاني يشمل الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل .

مثل المديرين المدربين تدريبا عاليا والمهندسين والأطباء والخبراء والفنيين . وإن أهم وظائف التعليم أن يواجه الاحتياجات المتزايدة من القوى البشرية ذات المستويات المختلفة من المهارات والمعارف في شتى الميادين . وإلى مثل هذا يشير « هاربيسون » Harbison مبينا أن تكوين هذه الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية والسائرة منها في طريقة النمو .

إن مدى إسهام التعليم الفني والعالي في تنمية القوى البشرية قد بحث بدرجة كبيرة على ما يبدو . وليس الأمر كذلك بالنسبة للتعليم العام . ومع هذا يمكن القول بأن التعليم العام يسهم في تنمية القوى العاملة بصورة مستمرة وموزعة . فمن المسلم به بصفة عامة أن التعليم يساعد على تنمية التعلم والتكيف وكلاهما يساعد العامل أو الفرد على التقدم في عمله باستمرار ومتابعة ما يستجد في ميدان عمله . وكذلك تعلمه لمهارات جديدة وتأهيله لوظائف جديدة بناء على ما تقتضيه الظروف . وهذه الكفاءة العامة إنما ترجع إلى المعرفة والمهارات المكتسبة في التعليم ، وترجع كذلك إلى الأساسيات المعرفية الضرورية في العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها وفي الرياضيات والمهارات العامة الأخرى العلمية والمعرفية . ولا يمكن أن ننكر أو نتجاهل الدور الذي يسهم به التعليم في رفع مستوى آمال وطموح المجتمع وفي تكوين اتجاهات العمال نحو عملهم ونحو أنفسهم ونحو رؤسائهم أو مرءوسيهم بل ومسئولياتهم نحو المجتمع. وكل هذه الجوانب تساعد على إعداد الإطار الاجتماعي العام والفكري لتنمية القوى البشرية بل وتؤثر أيضا على دوافع الفرد ومن ثم تسهم في تنمية مهاراته.

### التعليم وزيادة الانتاج :

لعل من أهم الحقائق المعروفة المسلم بها من جانب رجال التربية والاقتصاد على السواء أن الثروة البشرية بالنسبة لعملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادي نفسه ، وهو ما أشرنا إليه أكثر من مرة من قبل . والواقع أنه من الصعب أن نعزل مقدار الزيادة في الإنتاج المترتبة على التعليم نظرا لأن العوامل التي تساعد على تحسين القدرة البشرية تشمل ميدانا أوسع بكثير عما يقصد بالتعليم كما تحدده الميزانية أو المخصصات المالية له . ولكن على الرغم من ذلك فإن

التقديرات الاحصائية الحديثة تشير إلى أن تراكم رأس المال المادي مسئول عن،أو يؤدي إلى أقل من نصف الزيادة السنوية في الإنتاج في الدول النامية . أما الباقي وهو ما يزيد على نصف الزيادة في الإنتاج فيرجع إلى زيادة الكفاءة والمهارة البشرية وتحسين تنظيم الإنتاج .

ويؤكد عالم الاقتصاد السوفيتي « كوماروف » وجود الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم قائلاإن التحسين المستمر المنتظم في المستويات التعليمية للعمال السوفييت يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الفني والتكنولوجي الذي حققه الاقتصاد السوفييتي في السنوات الماضية وأن حوالي ٧٥ ٪ من الزيادة الإجمالية في الإنتاج الصناعي خلال الخطة السبعية الأخيرة إنما يعود إلى التحسن الظاهر في نوعية التعليم والتأهيل المهني الذي حصل عليه العمال السوفييت في العقود الاخيرة .

*التعليم وزيادة الدخل القومي :*

لا شك في أن التعليم يساعد الفرد على زيادة دخله عن طريق ما يكتسبه من مهارات معرفية وعملية ، وكلما زاد مستوى تعليم الفرد في هذه النواحي زاد دخله . ولذلك يعتبر التعليم من أهم العوامل المساعدة على إذابة الفوارق الطبقية عن طريق ما يحدث من تقارب اقتصادي واجتماعي بين أفراد الأمة لا سيما في مجتمع التحول الاجتماعي حيث يكون التركيب الاقتصادي والاجتماعي نفسه عاملا هاماً في إحداث هذا التقارب ، وفي دراسة ميللر الأمريكي H . Miller (١٩٥٨ ) وجد أن متوسط دخل الفرد من التعليم طول الحياة بقدر بحوالي ١٨٢ ألف دولار لمن أنهى التعليم الابتدائي و ٣٥٨ ألف دولار لمن أنهى التعليم الثانوي ، و٤٣٥ ألف دولار لمن أنهى التعليم الجامعي ، وزيادة دخل الفرد تعني بالطبع زيادة الدخل القومي لأن الدخل القومي في أساسه هو مجموع دخول الأفراد . وقد أشارت دارسات شولتز Schultz على الاقتصاد الأمريكي إلى أن معدلات الدخل تزيد كلما زاد المستوى التعليمي وأشارت إحدى دراسات أكاديمية العلوم السوفيتية إلى أن حوالي ٢٣ ٪ من الزيادة في الدخل القومي سنة ١٩٦٠، ترجع إلى أسباب تعليمية .

ويؤكد ذلك أيضا ما قام به الاقتصادي البلجيكي أود أوكهرست Odd Aukhurst من دراسات إجراها في الاقتصاد الأمريكي على فترة تزيد عن نصف قرن ( ١٩٠٠ - ١٩٥٥ ) ، وقد أثبتت هذه الدراسات أنه بينما لم تؤد زيادة رأس المال بنسبة وهي ١ ٪ إلا إلى زيادة الإنتاج القومي ٢ ٪ أدت الزيادة في القوى العاملة بنفس النسبة ١٪ وخلال نفس الفترة إلى زيادة الإنتاج بمعدل ٧ ٪ وأن تحسين كفاءة القوى البشرية أدى إلى زيادة عامة في الإنتاج القومي مقدارها ١,٨ ٪ .

وقد دلت الأبحاث العديدة التي أجريت لدراسة النمو الاقتصدي في كثير من بلدان العالم على أن التعليم عامل أساسي من عوامل ذلك النمو ، وأنها أكبر أثراً من رأس المال المادي . هكذا تنتهي الأبحاث التي قام بها « دينسون » Denison إلى أن ٢١ ٪ من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين عام ١٩٢١ ، ١٩٥٧ يرجع إلى أثر التعليم .

**التعليم والتنمية الاجتماعية :**

ينطوي مفهوم التنمية الاجتماعية على مشكلات معينة تتعلق بتحديده وتعريفه . فهذا التعبير ليس واضحا وضوح مفهوم التنمية الاقتصادية . وترجع هذه الصعوبة في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية إلى عدم وضوح كلمة «الاجتماعية» والخلط في استخداماتها . فأحياناً يقصد بها كما التغيير الاجتماعي الذي يحدث نتيجة للتصنيع تحت تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي . ويشير آدامز وفيريل ( ١٩٦٦ ) Adams and Ferrel إلى التنمية الاجتماعية بأنها أساس تنمية المجتمع ويشير إليها آرون وهوزلتز ( ١٩٦٥ ) Aron and Hoselitz بأنها زيادة أخلاقيات السلوك البشري وفكره . وأحيانا تستخدم بمعنى تحسين الخدمات الاجتماعية .

ويلعب التعليم دوراً هاماً في عملية التنمية الاجتماعية بجوانبها المتعددة التي تؤثر بدورها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التنمية الاقتصادية . ومن ثم قد يكون من الصعب أن نتصور حدوث تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تنمية اجتماعية . والواقع أن التخطيط الحديث يسعى دائما إلى تحقيق توازن بينهما . وعلى الرغم من أنه يصعب وضع حدود فاصلة بين كل من التنمية الاقتصادية

والاجتماعية فإنه يمكن القول بأن التعليم أهم عامل محدد للنجاح الاقتصادي والاجتماعي وأنه مهم ومفيد للفرد والمجتمع معا . ويمكن أن نحدد أهم جوانب التنمية الاجتماعية فيما يلي :

١ ـ الممارسة الصحيحة للحقوق والواجبات . فالديموقراطية الحقيقية تقوم على أساس المواطن المتنور الذي يعرف حقوقه وواجباته كما تكفلها له دساتيرَ الدولة وتشريعاتها وقوانينها ، وأن يمارس هذه الحقوق والواجبات بطريقة فعالة . وفي عبارة مشهورة « إن الأمية تفسد سرية الاقتراع في الانتخابات العامة » وهي بهذا تثير قضية تربوية على درجة كبرى من الأهمية تتعلق أساساً بالتنمية الاجتماعية .

٢ - الاستفادة من الخدمات الاجتماعية . فالدولة بمسئولياتها الاجتماعية نحو الأفراد تقوم بالعديد من الخدمات الصحية والتعليمية والإرشادية وغيرها . وهي في سبيل ذلك تفتح المستشفيات وتنشئ المدارس وتقيم المؤسسات وتعدها وتنفق عليها لتستمر في أداء وظيفتها . ولاشك في أن الاستفادة الكاملة من هذه الخدمات تتطلب درجة معينة من الوعي من جانب المواطن . وواضح أن المشكلة في جوهرها تربوية وتتصل اتصالا مباشراً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية .

٣ - تنمية الاتجاهات الصحيحة لدى الفرد نحو الأمور الحيوية التي تؤثر بصورة مباشرة على التنمية الاقتصادية . فتكوين الاتجاهات السليمة نحو الاستهلاك وتنظيمه والادخار وأهميته وتحديد النسل وضرورته ومراعاة العادات الصحية السليمة في الغذاء والمسكن والملبس والآثار الاجتماعيّة المترتبة على كل هذه الأمور بالنسبة للفرد والمجتمع تمثل كلها مشكلات تربوية هامة لها أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

٤ - تنشيط عملية الحراك الاجتماعي Social Mobility في المجتمع . وذلك بتمكين الأفراد من خلال تحسين مستوياتهم التعليمية والحصول على وظائف مرموقة ، من الترقي في السلم الاجتماعي . ويتصل بذلك أيضا ما سبق أن أشرنا إليه من دور التعليم في إذابة الفوارق الطبقية بين الناس والتقريب بين مستويات معيشتهم . وسنفصل الكلام عن هذه النقطة في كلامنا عن تفاوت الناس في كسب معيشتهم.